المحاضرة الثالثة: الفكر الاقتصادي في الحضارة الإسلامية خلال فترة العصور الوسطى

خلال فترة العصور الوسطى، وعندما كان الركود مخيما على الحياة الاقتصادية في أوروبا، قامت الدولة الإسلامية، و قام معها تيار فكري مختلف ، حيث ظهرت حياة اقتصادية للمسلمين وازدهرت معها أفكارهم الاقتصادية وذلك في الفترة الممتدة من القرن الثاني للهجرة إلى التاسع الهجري والتي رافقت فترة العصور الوسطى تقريبا.

إن ما دأب عليه المؤرخون والكتاب الاقتصاديون هو عرض الأفكار الاقتصادية منذ القرن الخامس قبل الميلاد في اليونان القديمة مثل أفكار أفلاطون و أرسطو ثم الفلاسفة الرومانيون مرورا بالعصور الوسطى (500-1500م) ثم إلى القرن الثامن عشر حيث بداية ظهور المدارس الاقتصادية، حيث عد العلم ظاهرة أوروبية فإذا كانت فترة العصور الوسطى عند الأوروبيين توصف بعصور الظلام فإنها عند المسلمين تعد مرحلة الازدهار الفكري في شتى المجالات ولا سيما المجال الاقتصادي.

ولعل أغلب المؤلفات التي توجه للطلبة في مادة تاريخ الفكر الاقتصادي تتطرق إلى نموذجين فقط بشيء من الاقتصاد وهما الأفكار الاقتصادية عند ابن خلدون، والمقريزي.

و على سبيل التوضيح فإن عدد علماء المسلمين الذين تناولوا القضايا الاقتصادية لا يمكن بحال من الأحوال التطرق إليهم جميعا مع ما قاموا بتحليله و توضيحه، وهذا لكثرة عددهم أولا ولضخامة مساهمتهم الفكرية الاقتصادية حتى و إن كانت على صلة بعلوم أخرى.

و سوف نكتفي بعرض خمسة نماذج بالتعرض لأهم الأفكار الاقتصادية التي تناولوها في مؤلفاتهم عبر أعصار مختلفة و تهدف من خلال دراستنا للفكر الاقتصادي الإسلامي وتاريخه إبراز مدى مساهمة الفكر الاقتصادي الإسلامي في الفكر الإنساني، بل وأسبقيته في ذلك، إضافة إلى تأصيل بعض الأفكار الاقتصادية المعاصرة وقدرة الاقتصاد الإسلامي على بحث القضايا الاقتصادية وكشفها وتحليلها و تفسيرها، وحل المشكلات الاقتصادية المعاصرة.

وسوف نقوم بعرض ثلاثة نماذج لعلماء مسلمين ببيان أهم أفكارهم الاقتصادية التي تناولوها في مؤلفاتهم ومن بين هؤلاء أبو الحسن الماوردي، المقريزي، وابن خلدون.

أولا: الأفكار الاقتصادية لأبي الحسن الماوردي

فيما يلي أهم الأفكار الاقتصادية التي تطرق إليها الماوردي في مؤلفه الأحكام السلطانية.

– **دور الدولة المالي**: (**الإيرادات و النفقات**) : شكل كتاب الماوردي أنواعا معينة من الإيرادات في المالية الإسلامية و أوجه إنفاقها مثل الزكاة، العشور، الجزية، الفئ و الغنيمة و الخراج.

و قد بين الماوردي بالتفصيل كيفية تحصيل كل مورد و كيفية إنفاقه.

– **دور الدولة الاقتصادي**: حيث عدد الماوردي وظائف اقتصادية للدولة الإسلامية غير الوظائف المالية تتمثل هذه الوظائف خاصة بالأرض و عملية إحيائها و بين رأي الفقهاء في ذلك كما تطرق إلى الأراضي التي تمنح ملكيته ليستفاد منها الجميع أين طرح إشكالية تخفيض بعض الموارد الاقتصادية بين القطاعين العام و الخاص.

– **دور الدولة الرقابي**: حيث خصص الماوردي لهذا الدور الرقابي بابا كاملا، و قد فصل في وظيفة الحسبة و التي هي الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه و النهي عن المنكر إذا ظهر فعله، حيث ذكر وظائف المحتسب، من مراقبة الأسواق ومنع الغش، ومنع المعاملات المنكرة ، حيث ربط الماوردي عن طريق هذه الوظيفة بين الاقتصاد و الأخلاق.

– **تحديد الأجور**: يرى الماوردي أنه لا بد من كفاية العامل في القطاع العام حتى يستغنى عن الناس، حيث ينظر إلى عدد من يعول، و إلى عدد ما يملك من الخيل أو مما يركب، كما ينظر إلى الغلاء و الرخص، فتقدر كفايته في نفقته وكسوته.

مما تطرق إليه الماوردي أيضا مراعاة الوضع الاقتصادي للدولة عند تقدير الأجور، إذ يمكنها أن تزيد من أجور العمال في حال كفايتها أي إذا كثر مالها و هذه الفكرة قد سبق بها الماوردي الاقتصاديات الحديثة، حيث تطرق إلى أجور الجند، حيث قدر عطاهم باعتبار الكفاية حتى يتفانون في أعمالهم، و يكون هذا الأجر أو العطاء حافزا على الاستمرار.

ثانيا: الأفكار الاقتصادية عند المقريزي

لقد اشتملت كتب المقريزي* على عدة مواضيع اقتصادية عامة نذكر منها:

– اهتم المقريزي بالمشاكل الاقتصادية بوجه عام خلال الفترة (1392م-1401م) و ذلك بسبب العالم الإسلامي مر بأزمات اقتصادية و لا سيما في مصر حيث تعرضت في تلك الفترة إلى مجاعات.

– تاريخ الأماكن ذات الخاصية الاقتصادية، مثل الأسواق وتاريخها ومواضعها القديمة و الحديثة بالنسبة إلى زمنه.

–تكلم االمقريزي عن الميزانية وطرق تحصيلها، والنظم التي مرت بها في عصر كل دولة.

– تناول موضوع النقود و الأدوار التي مرت بها و تحدث عن النظم التي اتبعت وكيف تغير نظام النقد في أيام بعض الحكام و أسباب ذلك ووضع رسالة هامة عن النقود تعتبر مرجعا لدراسة تاريخ النقود الإسلامية.

ويعد كتابه إغاثة الأمة بكشف العمة من التراث الاقتصادي للمسلمين و تناول قضايا اقتصادية مهمة نلخصها فيما يلي:

– تطرق إلى سبب الأزمة الاقتصادية التي حدثت في مصر أو سبب المجاعة و الغلاء الفاحش وأرجعها إلى أسباب، وهي الفساد الإداري ، وسوء التدبير من خلال ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة ، كالوزارة و القضاء ونيابة الأقاليم وولاية الحسبة وسائر الأعمال، كما أرجع سبب الغلاء إلى غلاء الأطيان ويقصد بها الأراضي، وذلك أن أصحاب الأراضي عند أهل الدولة زادوا في مقادير الأجر، وبذلك تزايدت كلفة البذر و الحرث و الحصاد.

وهنا يبين المقريزي ظاهرتين وهما ارتفاع تكلفة عنصر من عناصر الإنتاج، و الثانية أن ارتفاع التكلفة تؤدي إلى ارتفاع السعر بشكل مباشر.

---

* – هو أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي،مؤرخ الديار المصرية أصله من بعلبك ونسبه إلى حارة المقارزة، ولد سنة 766هـ/1365م، وتوفي سنة 776هـ/1455م بالقاهرة أولي فيها الحسبة والخطابة والإمامة له مؤلفات عديدة أهمها :إغاثة الأمة لكشف الغمة.

– أرجع المقريزي الغلاء الفاحش إلى انتشار التعامل بالفلوس و هي النقود النحاسية مقابل تراجع التعامل بالنقود الذهبية و الفضية التي يعتبرها أصل الأ ثمان و القيم كما ذكر المقريزي أن السياسة التي اتبعت من طرف الحكام أنهم استمروا في ضرب الفلوس ما أدى إلى رواجها حتى أصبحت عملة متداولة بين الناس كان هدفها تحقيق مصالحهم بمزيد من الترف و تحصيل الأموال لتغطية النفقات.

– وبلغة علم الاقتصاد المعاصر يرجع المقريزي الغلاء الفاحش كأحد مظاهر الأزمة الاقتصادية إلى كثرة العرض النقدي المتمثل في الفلوس و هذا ما أدى إلى اختفاء الدنانير الذهبية و الفضية .

– انتقل المقريزي بعد تحليل أسباب الغلاء إلى ذكر آثار ارتفاع الأسعار على الناس، حيث خصص فصلا كاملا لذكر أقسام الناس و أصنافهم ووضح جلة من أحوالهم و أوضاعهم فقسمهم إلى وفق معيار الدخل و المعيشة إلى سبعة أقسام.

و تقسم هذه الفئات حسب تقسيم المقريزي إلى :

الفئة الأولى: فئة الحكم و أهل الدولة .

الفئة الثانية: كبار التجار.

الفئة الثالثة: صغار التجار.

الفئة الرابعة: المزارعون.

الفئة الخامسة: الفقهاء و الكتاب.

الفئة السادسة: الحرفيون و المهنيون و الأجراء.

الفئة السابعة: فئة المعدمين من الفقراء و الذين يعيشون على الكفاف.

اختتم المقريزي مؤلفه بعرض علاج الأزمات الاقتصادية يكمن في إصلاح السياسة الاقتصادية للدولة، تقوم على منع الاحتكار و عدم زيادة الضرائب على الأراضي و إصلاح النظام النقدي ، بالعودة نظام النقد الطبيعي، حيث فيه الدنانير الذهبية و الدراهم الفضية هي أساس العرض النقدي، و تكون الفلوس محدودة في كميتها، و هكذا يمكن التحكم في العرض النقدي، على أساس هذا التحليل يكون المقريزي أول من وضع أساس للنظرية النقدية في التاريخ الاقتصادي و النقدي تتعرض لكمية النقود و أثرها على المتغيرات الاقتصادية المختلفة.

ثالثا: الأفكار الاقتصادية عند ابن خلدون

لم يقصد ابن خلدون[1]* في مقدمته أن يتحدث عن الفكر الاقتصادي أو يضع نظرية في علم الاقتصاد، وإنما تكلم عن التاريخ.

و يعتبر ابن خلدون من أوائل الكتاب الاقتصاديين، سواء بالنسبة للعالم الإسلامي أو الأوروبي الذين اهتموا بالظواهر و المتغيرات الاقتصادية و تفسيرها و تحليلها، و لقد جاء اهتمام ابن خلدون بتفسير الظواهر الاقتصادية من اهتمامه بظاهرة العمران البشري، حيث أدرك أهمية النشاط الاقتصادي في تحقيق هذا العمران، كما أكد على أهمية الدور الذي يلعبه الإنسان لتحريك مختلف الأنشطة و هنا تمكن من وضع نظرية عن العمل و القيمة.

إن ما ورد عند ابن خلدون من أفكار اقتصادية من خلال مقدمته جاء بالقدر اللازم لدراسته الاجتماعية و تاريخ العرب و البربر.

وقد خصص ابن خلدون من مقدمته الباب الخامس الذي يضم اثنين وثلاثين فصلا لصياغة أفكاره الاقتصادية حيث تمكن من تحديد المشكلات الاقتصادية تحديدا علميا، وفصلها عن الاعتبارات الدينية والخلقية.

وسنحاول عرض بعض الظواهر الاقتصادية التي تطرق إليها ابن خلدون في مقدمته، و إن كان ليس من السهل حصرها جميعا نظرا لارتباطها بالظواهر الاجتماعية و السياسية.

– **ظاهرة العمران:** اعتبر ابن خلدون أن المجتمع ظاهرة طبيعية أدى إليها عمران التكافل الاقتصادي و تقسيم العمل.

– **تقسيم العمل** : نادى ابن خلدون بضرورة تقسيم العمل في كل المجالات الاقتصادية سواء في الزراعة أو الصناعة أو الحرف أو حتى في التجارة و التعليم والطب. و هكذا نلاحظ أن ابن خلدون قد

---

* – هو عبد الرحمان بن محمد بن الحسن بن جابر بن ابراهيم بن خلدون ولقب بولي الدين إثر توليه القضاء، ولد بتونس سنة 732هـ/1332م، وتوفي في سنة 808هـ اتخذ مناصب في السياسة والقضاء في تونس والمغرب ومصر، أهم أعماله كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، وتبقى مقدمته هي أول بحث علمي في كيفية دراسته التاريخ على أسس علمية

سبق الأوروبيين في وضع نظرية تقسيم العمل. والتي تبلورت بعد ذلك على يد آدم سميت في القرن الثامن عشر، أي بعد أربعة قرون.

– **نظرية القيمة**: أشار ابن خلدون إلى معايير قيمة العمل، و أوضحها في قدرة العمل و شرفه بين الأعمال، وحاجة الناس إليه ، و أن العمل الإنساني هو أساس القيمة و مصدرها، و فصل بين مفهوم العمل الحي (سماه بالعمل الظاهر) والعمل المخزون أو المتراكم وسماه (بالعمل المستتر).

و هذا ما يقابله في الاقتصاد الكلاسيكي حين ميزوا بين العمل المنتج للقيم مباشرة و بين العمل المخزون في السلع، والاستفادة من ذلك في تفسير ظاهرة الربح.

– **نظرية الطلب العرض**: عند دراسة ظاهرة غلاء الأسعار ورخصها تحدث ابن خلدون عن علاقة ذلك بالعرض والطلب، حيث بين أثر تغير الكميات المعروضة زيادة أو نقصانا في تغيير السعر، ذكر الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض العرض، وما يترتب عليه.

كما تكلم عن خطورة رخص الأسعار، لأن ذلك مضر بالإنتاج مفسد للربح و الذي سوف يؤدي بدوره إلى التأثير على حياة العمال.

– **السوق**: وارتباطها بدرجة تقدم العمران، وثروة البلد اللذين يحددان نوع ثمن ما يطلب من سلع، و هذا الطلب بدوره سوف يؤثر في نشوء الصناعات وتقدمها وعلاقة ذلك أيضا بعدد السكان وتقسيم العمل.

– **السكان**: حيث يلعب السكان دورا هاما في نشوء و تطور الأسواق، و بالتالي فقد ربط ابن خلدون بين زيادة عدد السكان و تطور المبادلات و نشوء الأسواق على عكس ما مالتس الذي يرى أن زيادة عدد السكان بشكل لا يتناسب مع الإنتاج سوف يؤدي إلى مشاكل اقتصادية.

– **النشاط الإنتاجي**: اعتبر ابن خلدون كل من الزراعة الصناعة التجارة إضافة إلى أنشطة أخرى مثل التعدين، الري، الصيد أنشطة اقتصادية منتجة، على عكس ما ذهب إليه الفكر الاقتصادي الأوروبي في العصور الوسطى ، حيث اعتبرت التجارة من الأنشطة الاستغلالية، حيث أشار ابن خلدون ضمنا إلى عدم رضاه عند الوظائف العامة، حيثما اعتبرها من الأنشطة غير الطبيعية.

و قد أولى ابن خلدون اهتماما خاصا بالصناعة ، حيث أشار إلى خصائص بعض الصناعات وقد جره ذلك إلى الإشارة إلى تخصص الدول في صناعات معينة، وقد تطرق ابن خلدون في دراسته للصناعة للعديد من مشاكل الأسواق و طبيعتها، كما حذر من الاحتكار، وأهمية التعليم و التدريب في نشر الصناعة.

و قد فرق ابن خلدون بين السلع الكمالية و الضرورية ، حيث لاحظ أن السلع الضرورية تميل إلى الانخفاض في الأسواق الكبيرة بينما ترتفع أسعار السلع الكمالية كما أشار إلى سلوك المستهلكين و علاقته بالتقليد حيث يقوم أن العامة تقتدي بسلوك الخاصة.

– **المالية العامة:** من أفكار ابن خلدون و أكثرها صلة بالاقتصاد الحديث، حيث اهتم بمسألة الضرائب و النفقات، كما أشار إلى اتجاه الدول و المجتمعات إلى التدهور و الانحلال بعد أن تتخلى عن صفاتها الأولى تنحدر إلى الترف و الانحلال، وكل ذلك ينعكس على مالية الدولة وجبايتها.

كما تكلم عن الجباية (الضرائب و أنه كلما قلت الأعباء الموزعة على الأفراد كلما زاد حفزهم على العمل و الإنتاج، و أنه يجب ألا يترتب على فرضها نقص الجباية أو الإضرار بالأفراد حيث نظر ابن خلدون إلى أثر الضرائب و الأعباء كحافز أو مثبت على العمل.

– **دور الدولة في النشاط الاقتصادي** : يدعو ابن خلدون إلى عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بسيادة مبدأ الحرية الاقتصادية لأنه أفضل من ناحية الجباية، باعتبار ظروف الحرية و عدم تدخل الدولة يضمن تحقق المنافسة بما يجعل الرعايا يقبلون على العمل أكثر.

و يتفق ابن خلدون مع الكلاسيك في عدم تدخل الدولة في النشاط الإنتاجي و لكنه يختلف معهم في تفاصيل كثيرة.